استخدام المؤشرات الفنية في تقييم سياسات إعادة التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بسوق التأمين المصري [1]

د. محمد أحمد أبو زيد

مدرس بقسم الرياضة والتأمين

المعهد العالى للحاسب الالى- أبو قير

جمهورية مصر العربية

mohamed_abozaid_2006@yahoo.com

ملخص البحث

يتناول هذا البحث تقييم سياسات إعادة التأمين لشركات التأمين العاملة في سوق التأمين المصري، ويعتمد البحث علي الدراسة التحليلية لجودة وكفاءة العمليات الفنية لإعادة التأمين لدي مختلف فروع التأمين بالسوق المصري للتأمين، وذلك من خلال استخدام نسب ومؤشرات ومعايير تساهم في التعرف علي مدي فاعلية سياسات إعادة التأمين المتبعة، ويهدف البحث إلي دراسة القرارات المالية والفنية بشأن طرق وإجراءات عمليات إعادة التأمين وتصحيح مسارها، وذلك بهدف النهوض بصناعة التأمين بمصر بوصفها من أهم القطاعات الاقتصادية الأكثر نموا في الاقتصاد المصري، وقد تمثلت أهم نتائج البحث في عدم وجود سياسات إعادة تأمين فعاله في أغلب قطاعات التأمين في السوق المصري للتأمين، وضرورة قيام هيئة الاشراف والرقابة بإعادة صياغة القوانين والإجراءات الحاكمة بشأن عمليات إعادة التأمين، والتوصية بضرورة البدء في إنشاء شركة وطنية لإعادة التأمين ذات حصة إلزامية.

الكلمات الدالة

إعادة التأمين، معدل الاحتفاظ، اتفاقيات إعادة التأمين، المؤشرات الفنية والمالية

[1] تم تقديم البحث في 2021/12/30، وتم قبوله للنشر في 2022/1/16.

(1) مقدمة

تعتبر مؤشرات تقييم أداء سياسات إعادة التأمين من اهم الأدوات المؤثرة في القرارات الاستراتيجية الهامة بالنسبة لأسواق التأمين بصفة عامة وسوق التأمين المصري بصفة خاصة، وذلك بالإضافة إلى القرارات الخاصة بالتسعير، حيث أن تحديد مدى الحاجة الى تعديل الأسعار الحالية يتم بناءا علي معدلات الخسارة، كما يمثل معدل الاحتفاظ أحد الأدوات التي تعتمد عليها الجهات التأمينية المسئولة عن الإشراف والرقابة على النشاط التأميني، ويعد معدل الاحتفاظ بمثابة إنذار مبكر للملاءة المالية لشركات التأمين فمن خلاله يمكن الحكم على سلامة المراكز المالية لهذه الشركات.

ومن ثم يتضح لنا مدى أهمية التقدير الدقيق للمؤشرات المرتبطة بنشاط إعادة التأمين، لما لها من انعكاسات على العديد من القرارات الهامة بالنسبة لهذه الشركات.

كما ان نشاط إعادة التأمين لا يقتصر على تخفيض الخسائر التي تتعرض لها شركات التأمين وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار للاقتصاد القومي، وانما نجد ان إعادة التأمين له دور هام في التنمية الاقتصادية، حيث انه يقوم بتوفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الادخاري، وبالتالي نجد ان شركات إعادة التأمين لها دور مزدوج حيث انها إلى جانب قيامها بتقديم خدمة إعادة التأمين، فهي مؤسسة مالية تقوم باستثمار الأموال المتراكمة لديها، كما ان الأزمة المالية العالمية أثرت سلبا اعلي كافة المؤسسات المالية، ومنها شركات التأمين التي تمثل خط الدفاع الأول في اقتصاد أي دولة، ولمعرفة أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين فإن الأمر يتطلب تحليل عمليات وأنشطة شركات التأمين والتي تتمثل في الاكتتاب في الأخطار واستثمار الأموال وإعادة التأمين، ويتضح أثر الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية بوضوح من خلال تأثيرها المباشر علي الاستثمارات المالية، وأيضا من خلال تأثيرهاعلى عمليات إعادةالتأمين، حيث لجأت شركات إعادة التأمين العالمية إلى رفع الأسعارو الحد من قبول الأخطار، وضع شروط جديدة وزيادة النسبة التي تتحملها شركات التأمين العربية من الأخطار، مما أثر علي درجة قبول شركات التأمين للأخطار.

وبالتالي يتضح تأثير الأزمة المالية العالمية علي نشاط شركات التأمين من خلال تعاملها المباشر مع شركات إعادة التأمين العالمية،ويحاول الباحث من خلال هذا البحث التعرف علي الوضع الحالي لنشاط إعادة التأمين، وما هي معدلات النمو المتوقعة وما أثرها علي مستقبل قطاع التأمين في مصر ومن ثم أثره على مستقبل الاقتصاد المصري.

(2) مشكلة البحث

تتعامل معظم أسواق التأمين العربية في مجال إعادة التأمين مع الشركات العالمية والتي تكبدت الكثير من الخسائر نتيجة للأزمة المالية العالمية ونتيجة حدوث مجموعة من الكوارث الطبيعية التي اجتاحت مناطق كبيرة من العالم في السنوات القليلة الماضية، والتأثير الذي نتج عن هذه التغيرات والذي ظهر في صورة المغالاة في الشروط التي يفرضها معيد التأمين الخارجي على عمليات إعادة التأمين التي تقوم بها شركات التأمين المباشرة، وتشير نتائج نشاط التأمين المصري عام 2020 الي أن هناك علاقة بين كل من معدلات الاحتفاظ لكل فرع من فروع التأمين على حدة ومعدل الخسائر في هذا الفرع و الشكل البياني التالي يوضح هذه العلاقة:

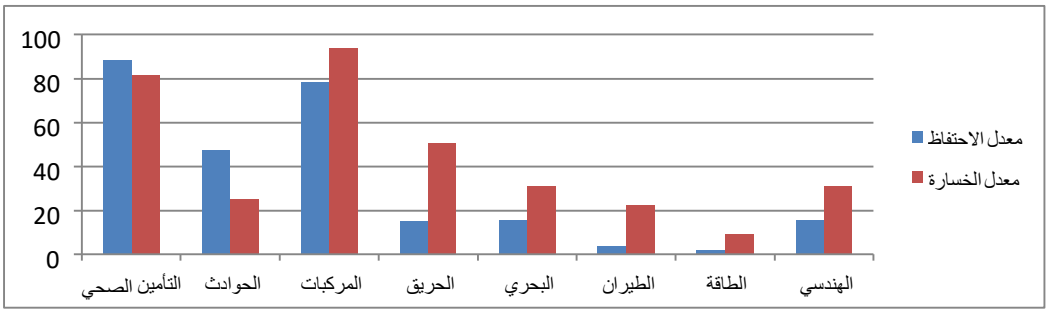

شكل1: العلاقة بين معدل الاحتفاظ ومعدل الخسائر في سوق التأمين المصري

يتضح من الشكل السابق وجود علاقة طردية بين كل من معدل الاحتفاظ ومعدل الخسائر في سوق التأمين المصري وهو الأمر الذي يرجعه الباحث لعدم وجود سياسة رشيدة لإعادة التأمين في شركات التأمين بالسوق المصرية، حيث ان شركات التأمين تحتفظ لنفسها بالأخطار الرديئة وتعيد تأمين الأخطار الجيدة، مما يترتب عليه خروج المزيد من العملة الصعبة في صورة أقساط إعادة تأمين صادرة للخارج، ويعتمد معيد التأمين الخارجي على استخدام سياسة الانتقاء الجيد للأخطار كما انه يعتمد على فروع التأمين ذات النتائج الجيدة، ومن هنا تظهر مشكلة البحث متمثلة في انخفاض مستوى جودة عمليات إعادة التأمين بشركات التأمين بالسوق المصرية الأمر الذي ترتب عليه احتفاظ هذه الشركات بمجموعة من الأخطار الرديئة التي ترتبط بمعدلات خسارة مرتفعة، وإعادة تأمين أخطار جيدة في صورة عمليات إعادة تأمين صادرة وأثر هذه السياسات علي العمليات الفنية والمالية لقطاع التأمين بالسوق المصرية.

(3) الدراسات السابقة

(3-1) الدراسات باللغة العربية

- دراسة أحمد (2000) بعنوان "الاتجاهات الحديثة لقياس الطاقة الاستيعابية ومعدل الاحتفاظ" وقد قام بدراسة الاتجاهات الحديثة لقياس الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين المصرية،وذلك للوصول إلى برنامج لإعادة التأمين المناسب للطاقة الاستيعابية لهذه الشركات من أجل تحقيق التوازن اللازم في المحفظة التأمينية، كما تناولت الدراسة النظرية الكلاسيكية للخطر والعلاقة بين رأس المال المعرض للخطر وحجم الأقساط الصافية وإجمالي التعويضات،وتوصلت إلى صياغة نموذج كمي يمكن عن طريقه تحديد حد الاحتفاظ للشركة بطريقة سليمة مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الأساسية لمحفظة التأمينات.
- دراسةأبو بكر (2017) وكانت بعنوان"حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية" وهدفت هذه الدراسة إلى ضرورة التعاون بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية، في ضوء تأثير الأزمة المالية العالمية على شركات التأمين العربية، بعد أن تعرضت العديد من شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية إلى هزات مالية بسبب الأزمة وذلك من خلال تحليل العمليات التي تقوم بها شركات التأمين من اكتتاب في الأخطار واستثمار الأموال المتجمعة لديها وإعادة التأمين، وذلك من خلال بيان مفهوم الأزمة المالية وأسبابها وأثرهاعلى شركات التأمين العربية، وإمكانية التوصل إلى مجموعة من الإجراءات من خلالها

يمكن تقليل تأثير الأزمات المالية في شركات التأمين ومساعدة المسئولين في هيئة الإشراف والرقابة على التأمين للتعرف علي كيفية إدارة الأزمات المالية في شركات التأمين وقد توصلت الدراسة إلى أنه لايمكن للمؤسسات المالية أن تعمل في بيئة خالية تماما من المخاطر، ولذا يجب أن يتم تقدير المخاطر المالية على أسس موضوعية وذلك باستخدام الأساليب الكمية مع الابتعاد عن الأسس الشخصية كما توصلت أيضا إلى أن هناك عدة أطراف تتأثر سلب ا بسبب تأثر شركات التأمين بالأزمات المالية ومنهم حملة الوثائق الحاليون والمرتقبون والبنوك وسوق الأوراق المالية وهيئة الإشراف والرقابة على التأمين و شركات إعادة التأمين.

- دراسة سليمان (2018) بعنوان "التنبؤ بمعدل الاحتفاظ بالأقساط في السوق المصري باستخدام السلاسل الزمنية" وقد هدفت الدراسة إلى تطوير أسلوب منهجي لتوفيق نموذج سلاسل زمنية للتنبؤ بمعدل الاحتفاظ في سوق التأمين المصري، ومن خلال هذا النموذج يمكن لمتخذ القرار التعرف على الاتجاهات الخاصة بالسوق التأمينية ومراقبة الدور الاقتصادي و الاجتماعي لقطاع التأمين خاصة الذي يتعلق بتسرب العملات الصعبة للخارج وتوازن ميزان المدفوعات، وقد توصلت الدراسة إلى نموذج Sinusoidal وهو أفضل وأدق نماذج السلاسل الزمنية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بمعدلات الاحتفاظ في سوق التأمين المصري وذلك في ضوء خصائص السلسلة الزمنية الممثلة لمعدلات الاحتفاظ بالإضافة إلى توافر شروط نموذج التنبؤ الجيد.
- دراسة حساني و نور (2020) بعنوان "استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية" وتناولت الدراسة كلا من مؤشري معدل الاحتفاظ و نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة لتحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية، إلى جانب تحديد الأهداف ورسم السياسات المتعلقة بإعادة التأمين بالاعتماد على بيانات الشركة المتحدة للتأمين السورية للفترة 2018/2007،وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ، إضافة إلى وجود ارتباط قوي بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لدى هذه الشركة، فضلاعن وجود تأثير عكسي لنسبة أخطار إعادة التأمين على معدل الاحتفاظ.

(2-3) الدراسات باللغة الاجنبية

- دراسة Marker (1998) وكانت الدراسة تحت عنوان "Studying policy Retention Rates Using Markov Chins" واستخدمت هذه الدراسة نظرية سلاسل ماركوف في تحليل معدلات الاحتفاظ ومدى تأثير متغيرات التأمين الرئيسةعليها، حيث تحددسلاسل ماركوف للعميل عدد المرات المتتالية التي يؤمن فيها عند شركة التأمين، وأوضحت الدراسة باستخدام جداول البيانات عملية تغيير معدلات الاحتفاظ بواسطة احتمالات التحول في سلاسل ماركوف، حيث أن التغيير يتم عن طريق معدل الربحية والحصة السوقية، كما تضمنت الدراسة مناقشة نموذج العلاقة المتبادلة مع نموذج سياسة العمر المبكر و ظاهرة التعمير.
- دراسة Ibrahim (2000) في دراسة تحت عنوان Reinsurance TreatySettingRetentionforQuotaShare وفي هذه الدراسة تم تقييم معيار التوازن لتخفيض قابلية شركة التأمين للخسارة من خلال ضبط تنازل شركة التأمين بمعدل احتفاظ في إعادة التأمين المحسوب علي أساس اكتواري دقيق ومناقشة العوامل المؤثرة في معدلات الاحتفاظ وتحديد مستوي الاحتفاظ المطلق.

(4) هدف البحث

يهدف البحث إلى تقييم سياسة إعادة التأمين المصري اعتمادا على كلا من مؤشرات تقييم الأداء المالي و الفني، ومحاولة وضع تصور يضم مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يمكن إتباعها حتي تتمكن شركات التأمين العاملة بالسوق المصرية من تجاوز مشكلة عدم وجود شركة وطنية لإعادة التأمين إما من خلال الاعتماد على إمكاناتها الفنية،أو من خلال الاعتماد على شركة وطنية متخصصة في إعادة التأمين ذات رأس مال وطني، ويمكن تحقيق هدف الدراسة من خلال مراجعة النسبة الإلزامية لإعادة التأمين، و يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

(4-1) التعرف على الوضع الراهن لنشاط إعادة التأمين في مصر من حيث مفهومه وأنواعه وكذلك التعرف على أهم ملامح هذا النشاط في مصر.

(4-2)تحديد الرؤية المستقبلية لنشاط إعادة التأمين وأثره على الاقتصاد المصري وذلك من خلال تقديم مجموعة المؤشرات المالية والفنية لتقييم سياسات إعادة التأمين بالسوق المصري.

(4-3) تحليل أخطار المحفظة التأمينية.

(4-5) دراسة العلاقة بين نسبة الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين المصري ومعدل الاحتفاظ.

(4-6) إظهار دور نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ في تحليل أخطار محفظة إعادة التأمين

(4-7) تقديم التوصيات التي تكفل وجود إدارة فعالة لنشاط إعادة التأمين.

(5) أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث الي:

- انه يقدم أداة لتحليل أخطار المحفظة التأمينية بما تتضمنه من مؤشرات لإعادة التأمين وذلك بهدف التخفيف من الأثار السلبية لعدم وجود شركة متخصصة لإعادة التأمين في السوق المصرية، بما يضمن تقوية المراكز المالية لشركات التأمين، وذلك باستخدام حزمة من المؤشرات الفنية والمالية.
- الدور الذي يمثله نشاط إعادة التأمين في الاقتصاد المحلي لأي دولة في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي للأسواق وتحرير التجارة العالمية.
- معرفةالعوامل التي أدت إلي انخفاض المؤشرات الفنية للتأمين وكذلك مؤشرات الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية بالمقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك حتي يمكن تشخيص المعوقات وإيجادالحلول المناسبة والعمل على تحسين ورفع مستوى قطاع التأمين ومضاعفة مساهمته في السوق لماله من تأثير فعال في رفع مستوى الاقتصاد المحلي.

(6) متغيرات البحث

تتكون متغيرات البحث من نوعين من المتغيرات وهما:

- المتغير التابع: جودة العمليات الفنية لنشاط إعادة التأمين بالسوق ويتمثل هذا المتغير في المؤشر المقترح لجودة عمليات إعادة التأمين وهو متغير كمي يمكن من خلاله الحكم على مدى سلامة عمليات إعادة التأمين ويعتمد هذا المقياس على كل من المتغيرات معدل انتقاء عمليات إعادة التأمين، معدل الخسارة، معدل الاحتفاظ.
- المتغيرات المستقلة: تنقسم المتغيرات المستقلة إلى عدة مؤشرات فنية وقام الباحث بتحديدها في المتغيرات التالية:

نسبة الاحتفاظ- مؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين – نسبة التغير في الاكتتاب -مؤشر نسبة حجم الأخطار.

(7) فروض البحث

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف نمو قطاع إعادة التأمين في السوق المصري و عدم وجود شركة وطنية لإعادة التأمين.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الاحتفاظ لكل من القطاعات المختلفة لسوق التأمين المصري وطبيعة النشاط الذى يمارسه هذا القطاع.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين شروط معيدي التأمين و عدم وجود شركة وطنية لإعادة التأمين.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الطاقة الاستيعابية ومعدل الاحتفاظ.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبتي الطاقة الاستيعابية وحجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية.

(8) حدود البحث

تتمثل حدود البحث في:

- **الحدود الزمانية:** سوف تغطي الدراسة الفترة من عام 2016 وحتى 2020 حيث صاحب تلك الفترة ثبات نسبي في مؤشرات سوق التأمين المصري.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق النموذج المقترح على البيانات الخاصة بمعدلات إعادة التأمين و معدلات العمولات و الاحتفاظ و الطاقة الاستيعابية و معدلات الأقساط الصادرة لجميع الشركات العاملة في السوق المصري وذلك للرغبة على الوقوف على المستوى الحقيقي و الفعلي لنشاط إعادة التأمين في السوق المصرية.
- **الفروع محل الدراسة:** شملت الدراسة جميع فروع التأمين للشركات العاملة في جمهورية مصر العربية.

(9) خطة البحث

سوف يقوم الباحث بعرض هذا البحث في ثلاثة المباحث الاتية:

(9-1) المبحث الاول: الاطار النظري ويعرض فيه الباحث النقاط التالية:

(9-1-1) استراتيجيات إعادة التأمين في السوق المصري للتأمين

(9-1-2) المؤشرات المالية و الفنية لتقييم سياسات إعادة التأمين في السوق المصري.

(9-2) المبحث الثاني : الاطار التطبيقي للدراسة.

(9-3) المبحث الثالث: ويعرض فيه الباحث اهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها.

(9-1) المبحث الاول: الإطار النظري للبحث

(9-1-1) استراتيجيات إعادة التأمين في السوق المصري للتأمين

تتعدد الصور التي تعتمد عليها العلاقة بين شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين وتأخذ صور مختلفة ومتعددة (Aon, 2013)، ويري الباحث تناول هذه التقسيمات حتى تكون مدخلا في تحليل المشكلة محل الدراسة،ويجب بداية الاشارة إلي الأنواع المختلفة لاتفاقيات إعادة التأمين:

تنقسم اتفاقيات إعادة التأمين إلي:

- إعادة التأمين الاتفاقي والتي تنقسم إلي:

- اتفاقيات الإعادة النسبية للتأمين مثل اتفاقية المشاركة، اتفاقية الفائض، الاتفاقية المركبة من مشاركة وفائض.
- اتفاقيات الإعادة غير النسبية فتنقسم إلى اتفاقية زيادة الخسارة، اتفاقية وقف الخسارة، غطاء زيادة الخسارة الكارثية، إعادة التأمين الاختياري، إعادة التأمين الاختيارية الاجبارية.
- التقسيم من حيث العلاقة بين شركات التأمين المباشرة وبين شركات إعادة التأمين ويعتمد علي التقسيم التالي:

- **الطريقةالاختيارية**

وهي أقدم الطرق وتقوم على أساس إعادة التأمين لكل عملية على حدة، بحيث تقوم شركة التأمين المباشرة باتخاذ قرار إعادة التأمين من عدمه وذلك حسب ما تراه مناسبا، فإذا رغبت في إعادة التأمين تقوم بعرض العملية على شركات إعادة التأمين بوثيقة يذكر فيها تفاصيل العملية ونسبة الاحتفاظ لديها، وبيان نوع الخطر والمعلومات الكاملة عن المؤمن لهم، فإذا قبلت شركة إعادة التأمين تقوم بإثبات ذلك على الوثيقة مع بيان النسبة التي قبلتها، وإن لم تقبل كامل العملية تقوم الشركة المباشرة بإرسال الوثيقة إلى شركات إعادة التأمين أخرى حتى تتم تغطية بالكامل للخطر بنسبة 100%، وعندها يتمكن المؤمن(شركةالتأمين الأولي)من قبول الخطر المعروض عليه من قبل المؤمن له، و تتمثل مزايا تلك الطريقة أنها تمكن المؤمن (شركةالتأمين الأولى) من قبول أخطار كبيرة ومتنوعة، بالإضافة إلى أنها تحث شركات إعادة التأمين على تقديم عمولة من الأرباح المتحققة، وذلك من أجل تحفيز المؤمن على استمرار تعاونه معها، وتشجيعه على انتقاء الأخطار الجيدة، وهذا مايدعم المركز المالي للشركة الأولى من خلال هذه المنح والعمولات كما تترك الحرية للاحتفاظ بالعمليات المربحة أو بجزء كبيرمنها، وتتمثل عيوبها في أنها تمثل عقود طويلة ومعقدة نظرا لاضطرار المؤمن الى عرض عملياته على معيدي التأمين في بلدان وأقطار مختلفة بالإضافة إلى إرباك الشركات العاملة في الدول النامية وزيادة أعبائها المالية والإدارية الناجمة عن عملية الاتصال وماشابه،

ومن عيوب هذه الطريقة أيضا أنها تحتاج لوقت لدراسة العملية التأمينية مما قد يسبب ضياع بعض عمليات التأمين التي تتطلب السرعة في اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.

- **الطريقة الإجبارية الملزمة للجانبين**

وهذه الطريقة تقوم على اتفاق بين شركةالتأمين المباشرة وشركة إعادة التأمين أوشركات إعادة التأمين،حيث تلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشر بالتنازل عن جزء من العمليات المحددة بالاتفاقية كنسبة معينة أوجزء من مبلغ عقدالتأمين يعادل الجزء المحتفظ بهأ ومضاعفاته، وشركات إعادة التأمين تلتزم بقبول هذاالجزء طالما كانت عملية التأمين في نطاق الاتفاقية، وتتمثل مزايا هذه الطريقة في السرعة في العمل وتوفير الوقت والجهد والمال، وتسري هذه الاتفاقية من وقت تعاقد المؤمن له مع شركة التأمين المباشرة، وتصبح شركات إعادة التأمين بموجب هذا الاتفاق مسئولة عن نصيبهاالذي قد يكون نسبة معينة من كل عملية أوالمبلغ الزائدعن حدالاحتفاظ، وتتمثل عيوب هذه الطريقة في إنها تعتبر قيد على شركات التأمين المباشرة،لأنها تلزم شركات التأمين المباشرة بإعادة التأمين لكافة العمليات الداخلة في نطاق الاتفاقية وحرمان الشركة المباشرة من الاحتفاظ ببعض الأخطار الجيدة.

- **طريقةالحساب المشترك**

وتعتمد هذه الطريقة علي قيام عدد من الشركات ذات القدرة المالية والفنية الكبيرة بالتعاون فيما بينها لإنشاء حساب مشترك يضم كافة العمليات التي تقوم بها ضمن إطار معين يتم الاتفاق عليه، ووفقا للنسب التي يحددها هذا الاتفاق، وبذلك يتم إنشاء جهاز تأمين مشترك خاص بجماعة الأعضاء المكتتبين، ويتم إدارة هذا الكيان من الأعضاء المشتركين ويكون مستقلا في جميع عملياته عن إدارة الشركات المنضمة إلي هذه المنظومة، ويكون أساس توزيع الحصص أو العمليات على الأعضاء وفقا لحجم العمليات المقدمة من كل شركة، ويتم توزيع الأقساط والتعويضات والمصاريف الإدارية الخاصة بالمكتب المشترك، وتظل مسؤولية كل مؤمن مباشر كاملة غير منقوصة في كافة الالتزامات أمام المؤمن لهم، والمكتب يكون بمثابة هيئة لإعادة التأمين مملوكة للمؤمنين المباشرين وفقا للحصص المتفق عليها، ويتم اللجوء لهذه الطريقة في حالة إعادة التأمين على الأشياء مرتفعة الثمن كالسفن الذرية وحاملات الطائرات، أوفي الحالات ذات الخطورة العالية مثل تأمين الإشعاعات الذرية أوالكوارث الطبيعية في بعض البلدان.

(2-1-9) المؤشرات المالية والفنية لتقييم سياسات إعادة التأمين في السوق المصري

تختلف طبيعة خدمة التأمين عن السلع والخدمات الأخرى المقدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة كونها خدمات أجله وغير ملموسة (Berkis, 2004)، كما تتميز طبيعة عمل شركات التأمين من حيث كونها مؤسسات مالية ذات طابع ائتماني، ولذلك فان تقييم أداء عمليات إعادة التأمين تهتم في المقام الأول بمؤشرات التقييم المالي أو النسب المالية، وتعد المؤشرات المالية الأساس في عملية تقييم الأداء لعمليات إعادة التأمين(Isobel, 2013)، والى جانب المؤشرات المالية توجد مؤشرات عامةأخري ينبغي أخذها في الاعتبار، ولوضع مؤشرات علمية وعملية سليمة تتوافق مع طبيعة نشاط إعادة التأمين سيتم البدء بدراسة هذه المؤشرات وذلك لإظهار الأسس العامة الخاصة بتقييم أداء عمليات إعادة التأمين، وتوجد بعض المؤسسات التي تقدم المؤشرات والمعايير التي يتم الاعتماد عليها في تقييم جودة عمليات إعادة التأمين، والهدف من الاستعانة بهذه المؤشرات والمعايير هو دراسة وتحليل أخطار

المحافظ التأمينية لعمليات إعادة التأمين لشرائح السوق المصري لإعادة التأمين،وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المقاييس المتعلقة بحجم الأخطار والتغير في الاكتتاب وكذلك حجم أخطار إعادة التأمين بالإضافة إلى إظهار دور معدلات الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل الاخطار الخاصة بالمحفظة التأمينية وتقييم نتائجها، والهدف من الاستعانة بهذه القياسات هو الوصول إلى محفظة تأمينية متوازنة تعتمد على الاستغلال الأمثل لطاقات وإمكانات شركات التأمين في السوق المصري للتأمين، وترجع أهمية دراسة هذه المؤشرات كونها أداة لتحليل أخطار المحفظة التأمينية، والهدف من هذه العملية هو تقوية المركز المالي لشركة التأمين عن طريق الاستعانة بمؤشرات كمية، ويمثل معدل الاحتفاظ أحد أهم هذه المؤشرات وعلى ذلك فقد رأى الباحث ضرورة البدء بهذا المؤشر:

- معدل الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية كمؤشرين للحكم على جودة عملية إعادة التأمين

يعتبر قياس حجم الأقساط الصافية الى إجمالي الأقساط(معدل الاحتفاظ) له أهمية كبيرة في إظهار مدي الاحتفاظ بالأقساط ودرجة اعتماد الشركة على معيدي التأمين، والمدى المقبول لهذا المعدل هو 50% فأكثر وكلما انخفضت النسبة عن هذا المعدل تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بشروط وقيود معيدي التأمين، ولذلك ينبغي الاهتمام بهذه النسبة وخاصة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي للسوق (Krishna, 2007)، ولعل لجوء شركات سعودية كبري مثل أرامكو وسابك للحصول علي الخدمات التأمينية من شركات عالمية خارج مصر دليلا علي انخفاض ثقة الشركات الاقتصادية الكبرى في شركات التأمين العاملة في السوق المصري للتأمين وذلك اعتقادا منها بأن الشركات المحلية ليس لديها المقدرة المالية علي تغطية الأخطار المعروضة عليها، ومن خلال دراسة النتائج الفنية لسوق التأمين المصري اتضح ان نسبة هذا المعدل منخفضة جدا في بعض فروع التأمين مثل فرعي الطيران والطاقة، وهو أمر غير مقبول فنيا، فعلى الرغم ان هذا المعدل كان في حدود المسموح به أن يتعدى 50% بالنسبة لفرع السيارات، الا انه كان منخفضا عن الحد المسموح به في باقي فروع التأمين التي شملتها الدراسة، كما يعتبر تقدير مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة من الأمور الهامة عند وضع برنامج لإعادة التأمين، ويوضح معدل الاحتفاظ مدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين وارتفاع هذا المعدل له دلالات تأمينية هامة منها:

- وجود إدارة تأمينية واعية قادرة على اتخاذ القرار المناسب في عملية إعادة لتأمين.
- انتقاء شركة التأمين للعمليات التي تقبلها رغم صعوبة المنافسة في السوق.
- توفر الملاءة المالية للشركة لكى تمكنها من سداد نصيبها من التعويضات عن العمليات التأمينية التي تقبلها.

وتعد نسبة الاحتفاظ مقياسا للمخاطر المكتتب بهالدي شركة التأمين حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر،وقد بلغت نسبة الاحتفاظ الاجمالية باستثناء تأمين الحماية والادخار لشركات التأمين في السوق المصرية نسبة 9.75 % عام 2020 وتتأثر هذه النسبة بنسبة الاحتفاظ المرتفعة لفرعي السيارات والتأمين الصحي اللذان يشكلان معا نحو 4.75 % من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، وسجل تأمين الطيران وتأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 6.3 % و9.1% على التوالي عام 2020.

- مؤشرات تقويم الأداء

تعددت المؤشرات والمعايير التي تهدف إلى قياس أداء العمليات التأمينية، وتوجد مجموعة من المؤشرات تعتمد على مدى تحقيق هذه العمليات لأهدافها، ومجموعة أخرى تهتم بحجم ما تقوم الشركة بسداده في صورة تعويضات أو قيم تصفية أو عمولات أو أقساط إعادة تأمين،وهناك مجموعة أخرى من المؤشرات تهتم بالنواحي المالية ومدى تطور الأرباح المتحققة، أما المؤشرات الاقتصادية فتهتم بنسب تطور القيمة المضافة وإنتاجيتها وأخيرا مؤشرات إدارية، وفيما يلي يتناول الباحث أهم هذه المؤشرات:

- مؤشرات تحقيق الأهداف

- نسبة إعادة التأمين الكلية= (أقساط إعادة التامين / الأقساط الكلية) × 100.
- نسبة إعادة التأمين المحلية = (أقساط إعادة التأمين المحلية /الأقساط الكلية) × 100.
- نسبة إعادة التأمين الأجنبية = (أقساط إعادة التأمين الأجنبية / الأقساط الكلية) × 100.
- نسبة تعويضات إعادة التأمين المحلية = (تعويضات إعادة التأمين المحلية /أقساط إعادة التأمين المحلية) × 100
- نسبة تعويضات إعادة التأمين الأجنبية=(تعويضات إعادة التأمين الأجنبية /أقساط إعادة التأمين الأجنبية) × 100

- مؤشرات كفاءة تسديد المتحقق والمتحصل للشركة

- نسبة تعويضات الإعادة الخارجية إلى أقساط الإعادة الخارجية =(التعويضات المدفوعة من قبل شركات الإعادة الخارجية خلال السنة/ أقساط الإعادة الخارجية خلال نفس السنة) × 100
- نسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية =(التعويضات المدفوعة من قبل شركات الإعادة المحلية خلال السنة/ أقساط الإعادة المحلية خلال نفس السنة) × 100

- المؤشرات المالية

- كفاءة الاحتفاظ =

(أقساط إعادة التأمين الصادرة خلال السنة/ الأقساط الإجمالية خلال نفس السنة) × 100.

- حصة شركات الإعادة من التعويضات=

(حصة شركات الإعادة من التعويضات المدفوعة خلال السنة /صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة) × 100.

يعتبر كلا من مؤشري معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة من بين أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل وتقييم أخطار المحفظة التأمينية، إلى جانب أهميتهما في تحديد الأهداف ورسم السياسات المتعلقة بإعادة التأمين، ومن خلال بيانات سوق إعادة التأمين المصريت وصلنا إلى وجود ارتباط قوي بين نسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة ومعدل الاحتفاظ، إضافة إلى وجود ارتباط قوي أيض ا بين نسبتي الطاقة الاستيعابية المستغلة وحجم

الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لديها، فضلا عن تأثر نسبة أخطار إعادة التأمين عكسيا مع معدل الاحتفاظ.

(9-1-3) مقاييس أخطار المحفظة التأمينية

حتى تتمكن شركة التأمين من إدارة أخطار المحفظة التأمينية ينبغي أولا معرفة الخطر وآليات إدارته وذلك لإمكانية تخفيض احتمال ومقدار الخسائر غير المتوقعة، فضلا عن الدور الذي تظهره هذه النسب في قياس حجم الأخطار التي تتعرض لها المحفظة التأمينية لشركة التأمين وذلك على النحو التالي:

- نسبة حجم الأخطار: وتقيس صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض والمدى المقبول لها من

- 220 % إلى 300 % وتعطي نسبة حجم الأخطار في السنة t وفقا العلاقة الأتية:نسبة حجم الأخطار= (صافي الأقساط المكتتبة/ الفائض) × 100، وتعبر هذه النسبة عن الأخطار التي تتعرض لها شركة التأمين والمتمثلة في التقلبات غير المواتية في نتائج المحفظة التأمينية، ويعكس هذا المؤشر قدرة الشركة على مواجهة تلك التقلبات المتوقعة في نتائج الأخطار المغطاة بالمحفظة، والهدف من هذا المقياس هو إظهار حجم صافي الأقساط المكتتبة كالتزام وما يقابلها من رأسمال واحتياطيات رأسمالية(الفائض أو إجمالي حقوق المساهمين)، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الخطورة على رأس المال في الأجل القصير.

- نسبة التغير في الاكتتاب: ويظهر هذا المقياس التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة ما

- مقارنة بالسنة التي قبلها وتعطي نسبة التغير في الاكتتاب بالشكل التالي:

نسبة التغير في الاكتتاب= (حجم الأقساط الصافية للسنةt/ حجم الأقساط الصافية للسنةt-1) ×100، ويتراوح المدى المقبول لهذه النسبة بين - 33 % و+ 33 %، غير أن الزيادة في حجم صافي الأقساط المكتتبة تتطلب زيادة في رأس المال والاحتياطيات.

- نسبة أخطار إعادة التأمين: من خلال هذا المؤشر، يمكن معرفة مدى القدرة على تحديد حجم الأخطار المنقولة لمعيدي التأمين، وتساوي نسبة مساعد الفائض إلى الفائض ويعطى مؤشر أخطار إعادة التأمين في السنةt كما يلي:

نسبة أخطار إعادة التأمين = (مساعد الفائض/الفائض) × 100

حيث أن مساعد الفائض يساوى = عمولة إعادة التأمين عن الأخطار المتنازل عليها *الأقساط غير المحصلة لعمليات إعادة التأمين عن الأخطار المتنازل عليها.

والمدى المقبول لمؤشر نسبة أخطار إعادة التأمين يكون أقل من 25% فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين وتعرضها لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي الأقساط المكتتبة.

(9-2) المبحث الثاني الإطار التطبيقي للبحث

يعتمد النموذج على مجموعة مقترحة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة في اختيار السياسة المثلي لنشاط إعادة التأمين، وذلك وفقا لكل قطاع تأميني على حدة، وقد توصل الباحث إلى أن سياسة إعادة التأمين تختلف

وفقا لاختلاف فروع التأمين المختلفة في مصر وسوف يتم إثبات هذه الفرضية من خلال هذا المبحث وذلك في محاولة للتوصل إلى السياسة المثلى المقترحة لكل قطاع تأميني تجنبا للوقوع في خطر الاختيار العكسي لأخطار إعادة التأمين، ونظرا لأن معيد التأمين الخارجي يعتمد على اختيار الفروع ذات المعدل المنخفض للخسارة ويتجنب الفروع ذات المعدلات المرتفعة.

يمثل النموذج المقترح أداة للتوصل إلى القرار الأمثل لسياسات إعادة التأمين لشركات التأمين في السوق المصري، ويعتمد النموذج على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في اتخاذ قرار إعادة التأمين، والخطوة الثانية هي تحديد فروع التأمين التي تحقق معدلات تعسر في مجال إعادة التأمين، وعلى ذلك يمكن تعريف النموذج المقترح على أنه " نموذج كمي يعتمد على المتغيرات المستقلة المؤثرة في قرار إعادة التأمين وهي معدل الاحتفاظ ومعدل الخسارة والطاقة الاستيعابية ومعدل عمولات إعادة التأمين ومعدل كفاءة الأقساط وذلك وفق ا لكل فرع من فروع التأمين كلا على حدة، ويعتمد النموذج على علاقة الانحدار بين متغيرات النموذج وذلك لتحديد مدى المعنوية الاحصائية للمتغيرات المستقلة في وصف التغير في المتغير التابع ومن ثم الاعتماد على المتغيرات المعنوية الاحصائية في تقرير مدي جودة عمليات إعادة التأمين ثم محاولة التوصل للقرار الأمثل فيما يتعلق بهذه العملية.

(9-2-1) متغيرات النموذج المقترح

يعتمد النموذج المقترح على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي سوف يتم اختبار مدى معنوية تأثيرها على المتغير التابع وفيما يلي عرض مختصر لهذه المتغيرات:

- **المتغير التابع** : ويتمثل هذا المتغير في المؤشر المقترح لجودة عمليات إعادة التأمين وهو متغير كمي يمكن من خلاله الحكم على مدى سلامة عمليات إعادة التأمين ويعتمد هذا المقياس على العلاقة التالية:

المؤشر المقترح لجودة عمليات إعادة التأمين :(معدل انتقاء عمليات إعادة التأمين)
(معدل الخسارة /معدل الاحتفاظ)

ويعتمد هذا المتغير على وجود علاقة بين كل من معدل الاحتفاظ ومعدل الخسارة وكلما كانت هذه العلاقة طردية كلما دل ذلك على فشل عمليات إعادة التأمين حيث أنها تتضمن حالتين إما أن يكون معدل الاحتفاظ مرتفع ومعدل الخسارة مرتفع أيضا، وفي هذه الحالة فإن الفرع يقابل مشكلة في سياسة إعادة التأمين تتمثل في عدم وجود معيدي تأمين يمكنهم أن يتحملوا هذا المعدل المرتفع من الخسارة أو أن يكون معدل الاحتفاظ منخفض و معدل الخسارة منخفض أيضا وهي حالة أخرى من حالات فشل قرار إعادة التأمين حيث أنه على الرغم من انخفاض معدل الخسارة لهذا الفرع إلا أن الشركة تتعمد إعادة تأمين جزء كبير منه، وعلى العكس فعند وجود علاقة عكسية بين كل من المتغيرين يشير ذلك إلى سلامة عمليات إعادة التأمين وتصف حالتين أيضا أما ان يكون معدل الاحتفاظ مرتفع وفي المقابل انخفاض معدل الخسارة وتشير هذه الحالة إلى احتفاظ الشركة بالفروع التي تحقق معدلات خسارةمنخفضة، وعلى العكس إذا كان معدل الخسارة مرتفع مع انخفاض معدل الاحتفاظ فإن هذه الحالة تعكس تمكن الشركة من استبعاد الفروع التي تحقق نتائج سيئة ويعتبر ذلك في صالح الشركة.

- **المتغيرات المستقلة:** وهي مجموعة المتغيرات التي تؤثر على جودة نشاط إعادة التأمين وتعتمد الدراسة على خمس أنواع من المتغيرات و فيما يلي وصف لكل من هذه المتغيرات:

- معدل الاحتفاظ = (الأقساط المحتفظ بها/ إجمالي الاقساط.)
- الطاقة الاستيعابية= (صافى الاقساط/صافي حقوق المساهمين)×100
- معدل عمولات إعادة التأمين = عمولة إعادة التأمين للفرع/ إجمالي عمولات إعادة التأمين.
- معدل الخسارة = (إجمالي المدفوعات/صافي الأقساط)
- كفاءة الاقساط = (1- معدل الاحتفاظ) وعلى ذلك يمكن وضع العلاقة الرياضية التي توضح هذا النموذج على الشكل التالي:

حيث أن:

$$yti = a + b1\ x1ti + b2\ x2ti + b3\ x3ti + b4\ x4ti + b5\ x5ti + \alpha$$

y_{ti} = مؤشر جودة عمليات إعادة التأمين للفرع i في السنة t.

x_{1ti} = معدل الاحتفاظ للفرع i في السنة t.

x_{2ti} = الطاقة الاستيعابية للفرع i في السنة t.

x_{3ti} = معدل عمولات إعادة التأمين للفرع i في السنة t.

X_{4ti} = معدل الخسارة للفرع i في السنة t.

x_{5ti} = كفاءة الاقساط للفرع i في السنة t.

فروض النموذج: يعتمد النموذج المقترح على الفرضية التالية و التي يمكن توضيحها فيما يلي، "لا يوجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين كل من معدلات الاحتفاظ والطاقة الاستيعابية وعمولات إعادة التأمين ومعدل الخسارة وكفاءة الأقساط كمتغيرات مستقلة للنموذج المقترح لفروع التأمين بالسوق المصرية وجودة أداء عمليات إعادة التأمين كمتغير تابع"، ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال التطبيق العملي لخطوات النموذج المقترح لكل فرع من فروع النشاط التأمين كل على حدة كما يلي:

- **التأمين الـ صحي:** الجدول التالي يو ضح قيم المتغيرات محل الدرا سة خلال فترة الدرا سة وذلك بالن سبة لفرع التأمين الصحي:

جدول 1: متغيرات النموذج المقترح لفرع التأمين الصحي

i	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	0.577017115	0.409	0.57706	52.8	0.173	0.591
2017	0.605790646	0.449	0.73992	44.1	0.177	0.551
2018	0.659926471	0.544	0.78079	41.8	0.185	0.456
2019	0.526002167	0.44304	0.89540	46.5	0.21	0.55696
2020	0.468610195	0.47611	0.98004	49.7	0.253	0.52389

المصدر: هيئة الاشراف والرقابةالمصرية أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 2: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع التأمين الصحي

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression	F	Sig
(Constant)	1.481		0.001	Model		
X_1	-.395-	-.154-	0.021		12.874	0.000
x2	-.175-	-.366-	0.000			
x3	-.004-	-.248-	0.001			
x4	-1.176-	-.530-	0.035			
x5	-.643	-.443-	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي001.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي وكذلك جميع معاملات النموذج، و يتضح الجدول السابق أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع، ويبلغ معامل التحديد المعدل لهذا النموذج 5.84% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 5.84% من التغير في المتغير التابع والباقي 5.15% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

جدول 3: متغيرات النموذج المقترح لفرع تأمين السيارات

i	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	0.392968	0.967	0.35161	281.6	0.587	0.033
2017	0.275934	0.964	0.39202	285.1	0.698	0.036
2018	0.298851	0.957	0.33982	341.4	0.671	0.043
2019	0.207213	0.94603	0.40394	421.6	0.75	0.05397
2020	0.000096	0.94009	0.43414	280.1	0.94	0.05991

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 4: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع تأمين السيارات

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	1.624		0.002			
X_1	-.421-	-.134-	0.022		10.325	0.003
x2	-.205-	-.521-	0.000			
x3	-.021-	-.312-	0.000			
x4	-1.2015-	-.420-	0.021			
x5	-.721-	-.562-	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى 003.0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي، ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي002.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي، وكذلك جميع معاملات النموذج ويتضح من مراجعة هذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع كما أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج يساوي 8.62% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلةتفسر 8.62% من التغير فيالمتغير التابع والباقي 2.37% يرجع إلى عوامل أخرى.

جدول 5: متغيرات النموذج المقترح لفرع التأمين البحري

i	Yti	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	0.033846	0.325	0.03100	54.9	0.314	0.675
2017	0.750716	0.349	0.02439	42.3	0.611	0.651
2018	0.594675	0.338	0.01923	41.6	0.539	0.662
2019	0.206721	0.32319	0.02231	46.8	0.39	0.67681
2020	0.353364	0.30886	0.02260	47.4	0.418	0.69114

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 6: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع التأمين البحري

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	2.315		0.016			
X_1	-.236-	-.269-	0.001		9.695	0.016
x2	-.156-	-.389-	0.000			
x3	-.012-	-.296-	0.001			
x4	-2.136-	-.469-	0.000			
x5	-.956-	-.369-	0.000			

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى 016.0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي 016.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي وكذلك جميع معاملات النموذج، ويتضح من المراجعة السريعة لهذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع كما أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج يساوي 3.75% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 3.75% من التغير في المتغير التابع والباقي 7.24% يرجع إلى عوامل أخرى.

جدول 7: متغيرات النموذج المقترح لفرع تأمين الطيران

i	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	2.862068966	0.029	0.00085	2.4	0.083	0.971
2017	24.5	0.006	0.00015	2.5	0.147	0.994
2018	22.375	0.016	0.00053	3.2	0.358	0.984
2019	109.4091904	0.00457	0.00013	2.4	0.5	0.99543
2020	6.160739289	0.03571	0.00024	0.3	0.22	0.96429

المصدر : المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 8: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع تأمين الطيران

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	2.925		0.001			
X_1	-.497-	-.274-	0.002		14.962	0.000
x2	-.397-	-.692-	0.001			
x3	-1.509-	-.839-	0.000			
x4	-2.427-	-.385-	0.016			
x5	-.692-	-.872-	0.000			

المصدر :من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي001.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي وكذلك جميع معاملات النموذج، ويتضح من مراجعة هذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع كما أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج يساوي 4.59% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلةتفسر 4.59% من التغير في المتغير التابع والباقي 6.40% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

جدول 9: متغيرات النموذج المقترح لفرع تأمين الطاقة

i	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	30.750000	0.004	0.00014	3	0.127	0.996
2017	4.882353	0.017	0.00014	0.6	0.1	0.983
2018	5.043478	0.023	0.00069	7	0.139	0.977
2019	0.268649	0.02051	0.00083	0.7	0.015	0.97949
2020	3.889590	0.01902	0.00081	0	0.093	0.98098

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 10: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع تأمين الطاقة

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	2.596		0.000			
X_1	-.834-	-.342-	0.001		15.925	0.017
x2	-.749-	-.549-	0.015			
x3	-.073-	-.812-	0.000			
x4	-.812-	-.617-	0.003			
x5	-.207-	-.395-	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى 017.0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي000.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي وكذلك جميع معاملات النموذج،و يتضح من مراجعة هذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والمتغير التابع كما أن معامل التحديدالمعدل لهذا النموذج يساوي 5.73% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 5.73% من التغير في المتغير التابع والباقي 5.26% يرجع إلى عوامل أخرى.

جدول 11: متغيرات النموذج المقترح لفرع التأمين الهندسي

i	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	0.089385	0.179	0.01880	44.3	0.163	0.821
2017	4.451613	0.155	0.01668	48	0.412	0.845
2018	1.938931	0.131	0.01249	56.3	0.385	0.869
2019	0.530222	0.14377	0.01428	56	0.22	0.85623
2020	1.011550	0.15411	0.01634	49.4	0.31	0.84589

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 12: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع التأمين الهندسي

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P- Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	1.839		0.003			
X_1	-.293-	-.215-	0.000		18.962	0.021
x2	-.483-	-.516-	0.017			
x3	-.063-	-.826-	0.005			
x4	-1.528-	-.428-	0.037			
x5	-.829-	-.351-	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى 021.0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي003.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي و كذلك جميع معاملات النموذج و يتضح من مراجعة هذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و المتغير التابع كما أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج يساوي 8.64% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلةتفسر 8.64% من التغير في المتغير التابع والباقي 2.35% يرجع إلى عوامل أخرى.

جدول 13: متغيرات النموذج المقترح لفرع تأمين الممتلكات والحريق

i	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	2.310924	0.119	0.01468	59.5	0.394	0.881
2017	6.620690	0.116	0.01399	66.4	0.785	0.884
2018	5.575758	0.132	0.01387	74.1	0.526	0.868
2019	6.535336	0.11716	0.01475	74.4	1.03	0.88284
2020	4.636581	0.15068	0.02001	74.7	0.505	0.84932

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 14: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع تأمين الممتلكات والحريق

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	2.628		0.001			
X_1	-.924-	-.187-	0.000		14.654	0.004
x2	-.428-	-.592-	0.003			
x3	-.028-	-.812-	0.015			
x4	-1.823-	-.632-	0.035			
x5	-.835-	-.926-	0.041			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزةSPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى 004.0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي001.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي و كذلك جميع معاملات النموذج و يتضح من مراجعة هذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و المتغير التابع كما أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج يساوي 6.76% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 6.76% من التغير في المتغير التابع والباقي 4.23% يرجع إلى عوامل أخرى.

جدول 15: متغيرات النموذج المقترح لفرع تأمين الحوادث والمسئوليات

I	y_{ti}	x1ti	x2ti	x3ti	x4ti	x5ti
2016	0.577017	0.409	0.03343	52.8	0.173	0.591
2017	0.605791	0.449	0.03253	44.1	0.177	0.551
2018	0.659926	0.544	0.03026	41.8	0.185	0.456
2019	0.526002	0.44304	0.03046	46.5	0.21	0.55696
2020	0.468610	0.47611	0.03240	49.7	0.253	0.52389

المصدر: الهيئة المصرية للرقابة على التأمين أعداد مختلفةخلال الفترة من 2016 -2020

جدول 16: النتائج الاحصائية لتحليل نتائج نموذج الانحدار المتعدد لفرع تأمين الحوادث والمسئوليات

	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	P-Value	ANOVA		
Model	B	Beta		Regression Model	F	Sig
(Constant)	1.052		0.001			
X_1	-.815-	-.517-	0.017		18.813	0.028
x2	-.719-	-.162-	0.000			
x3	-.016-	-.719-	0.041			
x4	-1.415-	-.295-	0.021			
x5	-.618-	-.714-	0.038			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P-Value تساوى 028.0 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن نموذج الانحدار غير معنوي ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر،أما بالنسبة للمعامل b1 نجد أن قيمة الاحتمال P-Value تساوي001.0 وهي أقل من مستوى المعنوية وبالتالي نرفض الفرض العدميالقائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي و كذلك جميع معاملات النموذج و يتضح من مراجعة هذه القيم أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و المتغير التابع كما أن معامل التحديد المعدل لهذا النموذج يساوي 8.81% وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 8.81%من التغير في المتغير التابع والباقي 2.18% يرجع إلى عوامل أخرى.

ومما سبق يمكن تحليل النتائج الاحصائية السابق التوصل إليها من خلال الاعتماد على مؤشر جودة عمليات إعادة التامين، ويمثل هذا المؤشر نسبة مئوية تعكس متوسط معدلات الانتقاء لكل فرع من فروع التأمين في مصر العربية المصرية، وعليه فيمكن قبول الفرض القائل بوجود علاقة معنوية بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (معدل الخسارة - معدل الاحتفاظ – الطاقة الاستيعابية – معدل عمولات إعادة التامين – كفاءة الاقساط)، والمتغير التابع المتمثل في جودة عمليات إعادة التأمين، وقد توصل الباحث إلى أن هذا المقياس يعكس جودة مرتفعة للفروع التي تتراوح قيمة المؤشر فيها بين(85%- 100%) بينما تعتبر النسبة التي تتراوح بين(40%-84%) تعكس أداء متوسط والاداء المنخفض يتراوح مؤشره بين(0%- 39%) والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة موضوع البحث وذلك كالتالي:

بالنسبة لفروع التأمين الصحي والسيارات والبحري وتأمين الحوادث والمسؤوليات والهندسي فقد توصلت الدراسة أن هذه الفروع ذات مؤشر منخفض لجودة عمليات إعادة التأمين حيث بلغت هذه النسبة 1% و 001.0% و7% و9% و20% للفروع السابق ذكرها على الترتيب، وبدراسة الأسباب التي أدت إلى الوصول إلى هذا المستوى، وقد توصل الباحث إلى أن هذه الفروع من التأمين تحقق معدلات خسارة مرتفعة وعلى الرغم من ذلك فهي تحتفظ بنسبة كبيرة من الأخطار، وبالنسبة لفرع تامين الطاقة فهو يحقق معدلات متوسطة حيث بلغ هذا المؤشر 78%، أما بالنسبة لفرعي تأمين الممتلكات والطيران فهي أفرع ذات معدلات جودة مرتفعة حيث بلغ قيمة المؤشر 92%

و99% على التوالي، ويرجع ذلك إلى احتفاظ الشركات بمعدلات منخفضة من هذه الاخطار على الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الخسارة المرتبط بهذه الاخطار.

(9-3) النتائج والتوصيات

(9-3-1) النتائج

- يتم تقدير المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين فيما يخص عمليات إعادة التأمين عن طريق استخدام الأساليب الكمية مع الابتعاد عن الأسس الشخصية.
- إن شركات التأمين المصرية تحتفظ بنسبة محدودة من الأخطار لا تتجاوز الثلث من نسبة اكتتابها باستثناء فرعي تأمين السيارات حيث يحتفظ بنسبة 94%، وفرع التأمين الصحي بنسبة 86%،وهذه النسبة تمثل عائقا أمام جودة وكفاءة العمليات الفنية لإعادة التأمين.
- يمثل مؤشر معدل الانتقاء مؤشرا جيدا لجودة عمليات إعادة التامين حيث أنه مؤشر كمي يحمل في طياته تأثير كلا من معدلي الاحتفاظ والخسارة ويتم الاعتماد عليهما كمؤشر للحكم على جودة نشاط عمليات إعادة التامين.
- هناك علاقة بين كل من معدلي الاحتفاظ والخسارة وتأخذ هذه العلاقة شكلا طرديا عند انخفاض جودة عمليات إعادة التأمين وعلى العكس فتكون هذه العلاقة عكسية عند تحقيق نتائج جيدة.
- يمكن تقسيم نشاط إعادة التأمين في مصر العربية المصرية إلى أقسام تبعا لأفرع التأمين التيتزاولها الشركات العاملة في مصر، وطبقا لهذا التقسيم فإن كلا من عمليات إعادة التأمين في فروع التأمين الصحي والسيارات والبحري وتأمين الحوادث والمسؤوليات والهندسي تحقق نتائج سيئة أما فرعي تأمين الممتلكات والطيران فقد أظهرا نتائج جيدة.
- توصلت نتائج التحليل الإحصائي إلى:
- تم قبول الفرض القائل بوجود علاقة معنوية بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (معدل الخسارة - معدل الاحتفاظ – الطاقة الاستيعابية – معدل عمولات إعادة التامين – كفاءة الاقساط)، والمتغير التابع المتمثل في جودة عمليات إعادة التأمين.
- أن المقياس يعكس جودة مرتفعة للفروع التي تتراوح قيمة المؤشر فيها بين (85%- 100%) بينما تعتبر النسبة التي تتراوح بين(40%-84%) تعكس أداء متوسط والاداء المنخفض يتراوح مؤشره بين(0%- 39%) والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة موضوع البحث.
- بالنسبة لفروع التأمين الصحي والسيارات والبحري وتأمين الحوادث والمسؤوليات والهندسي توصلت الدراسة أن هذه الفروع ذات مؤشر منخفض لجودة عمليات إعادة التأمين حيث بلغت هذه النسبة 1% و001.0% و7% و9% و20%للفروع السابق ذكرها على الترتيب.
- أن هذه الفروع من التأمين تحقق معدلات خسارة مرتفعة وعلى الرغم من ذلك فهي تحتفظ بنسبة كبيرة من الأخطار، وبالنسبة لفرع تامين الطاقة فهو يحقق معدلات متوسطة حيث بلغ هذا المؤشر 78%.

- بالنسبة لفرعي تأمين الممتلكات والطيران فهي أفرع ذات معدلات جودة مرتفعة حيث تتراوح قيمة المؤشر بين 92% و 99% على التوالي، ويرجع ذلك إلى احتفاظ الشركات بمعدلات منخفضة من هذه الاخطار على الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الخسارة المرتبط بهذه الاخطار.

(9-3-2) التوصيات

- محاولة التوصل إلى المزيد من المؤشرات التي يمكن عن طريقها إدارة أخطار المحفظة التأمينية وخاصة فيما يتعلق بنشاط إعادة التأمين.
- العمل على إنشاء مجمعات إعادة تأمين وطنية مع منحها الأولوية في عمليات إعادة التأمين، وذلك بهدف الاستغلال الأمثل للطاقة الاستيعابية لسوق التأمين المصري والحد من تسرب وخروج النقد الأجنبي في صورة أقساط إعادة تأمين صادرة.
- حث هيئة سوق النقد العربي المصري علي مراجعة الإطار القانوني والتشريعي الذي يخضع له قطاع التأمين ومقارنته بالمبادئ الأساسية للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين.
- العمل على إنشاء كيانات تأمينية كبيرة قادرة علي مواجهة صعوبات المنافسة العالمية وذلك من خلال إتباع سياسة الاندماج للشركات العاملة في سوق التأمين المصري.
- ضرورة قيام شركات التأمين بمراجعة سياساتها الاكتتابية والاستثمارية وبرامج إعادة التأمين من وقت لأخر حتى يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تغيرات غير مرغوب فيها.
- الاستعانة بخبرات إقليمية وعالمية في مجال التأمين والعمليات الفنية لإعادة التأمين لتعويضالنقص الشديد في الخبرات لهذا القطاع.
- ضرورة الإسراع بإنشاء شركة وطنية لإعادة التأمين ذات حصة إلزامية يتوافر فيها شروط الملاءة المالية،وحث شركات التأمين العربية المباشرة علي إعادة التأمين لديها تمهيدا لإنشاء سوق عربية للإعادة التأمين، والذي يمثل نواة لظهور كيان تأميني جديد يمكن من خلاله مواجهة تكتلاتوتحديات السوق العالمية لإعادة التأمين.
- البدء في إنشاء رسوم علي عمليات التأمين في السوق المصري يخصص عائدها لتدريب الكوادر الموجودة لدى شركات التأمين المصرية، وعمل برامج ومسارات تأمين في مختلف الجامعات المصرية لتنشئة جيل من الخبرات الشابة يكون لديه المعرفة والكفاءة في مجال التأمين إعادة التأمين.
- ضرورة الاهتمام بدور رأسمال الشركات الوطنية واحتياطها، وذلك لتقليل الخطورة التي يمكن أن تتعرض لها المحفظة التأمينية من خلال دراسة حجم أخطار الاكتتاب وتغيراته وأخطار إعادة التأمين.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أسامة، ربيع أمين سليمان (2018). التنبؤ بمعدلات الخسارة في شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات باستخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة التكاملية لتحليل السلاسل الزمنية. **مجلة أفاق جديدة السنة العاشرة**، كلية التجارة – جامعة المنوفية 10 (1) 33-42.

حساني حسين، نور الحميدي (2020). استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية" الملتقى الدولي السابع حول :الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير" -جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر (1) 59-71 .

جلال، عبد الحليم حربي (1996). التحليل البيزي لمعدلات الخسارة في تأمين الممتلكات والمسئوليات. **مجلة المحاسبة والادارة والتأمين**،كلية التجارة - جامعة القاهرة 36 (50)14 - 25 .

عبد الحليم، القاضي؛ أسامة، ربيع أمين (2004). الطاقة الاستيعابية لسوق لتأمين، أكاديمية البحث العلمي، القاهرة.

عبد المجيد،أحمد الامير (2007). تطور نشاط شركات التأمين في مصر،وأهميتها الاقتصادية.

عيد،احمدابو بكر(2006). نموذج كمي لمحددات الكفاءة المالية في التأمين على الحياة: دراسة تطبيقية، على شركات التأمين المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة- جامعةالمنصورة، (1) 54-68.

محمد، وحيد عبد البارئ؛ نادية. أحمد حسن (1999) استخدام الاساليب الكمية لتحديد حد الاحتفاظ فيتأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية تجاه الغير بالتطبيق على فرع الحريق. المجلة المصرية للدراسات التجارية – جامعة المنصورة 9 (2)112 -129.

مصطفى، عبد الغني أحمد(2000). الاتجاهات الحديثة لقياس الطاقة الاستيعابية ومعدل الاحتفاظ **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة- كلية الاقتصاد 24 (1).

ممدوح، حمزة أحمد (1998). نحو نموذج كمي لتحديد حد الاحتفاظ الأمثل وأثره على احتمال دمار الشركة، **مجلة أفاق جديدة**، كلية التجارة - جامعة المنوفية 10 (1).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Aon, B. (2016). Reinsurance Market Outlook Reinsurance Capacity Growth Continues to Outpace Demand January (Q3) 7-12

Berķis, U. (2004). Strategic Role of Information In Insurance Industry. university of lativa, riga, 13-19.

Ibrahim, A.A. (2000). Setting Retention for Quota Share Reinsurance Treaty Applied Study on Al-Chark Insurance Company, *the Egyptian Journal for Commercial Studies*, 24 (1) 41-56.

Isobel. M .(2013). Darryl Carpenter, Globalreinsurancehighlights, standard & poor's ratings services. 86-120

Krishna .C. (2007) Development?, Empirical Evidence from IndiaUniversity of Santiago de Compo stela. 5-8.

Marker; Joseph O., Studying Policy Retention Rates Using Markov Chains http://www.casact.org/library/annmtgpcas/9707.pdf,1998.

Using technical indicators in evaluating reinsurance policies Applying to the property and liability insurance sector in the Egyptian insurance market

Dr. Mohamed Ahmed Abozaid

Abstract

This research deals with the evaluation of the reinsurance policies of insurance companies operating in the Egyptian insurance market. The research aims to rationalize the financial and technical decisions regarding the methods and procedures of reinsurance operations and correct its course, with the aim of promoting the insurance industry in Egypt as one of the most important and most growing economic sectors in the Egyptian economy. The Egyptian insurance market, and the need for the supervisory and control authority to reformulate the laws and procedures governing reinsurance operations, and to recommend the need to start establishing a national reinsurance company with a mandatory share.

Keywords

reinsurance, retention rate, reinsurance treaties, financial and technical indicators.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

أبو زيد، محمد أحمد (2022). استخدام المؤشرات الفنية في تقييم سياسات إعادة التأمين بالتطبيق على قطاع تأمينات الممتلكات والمسئولية بسوق التأمين المصرى. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59 (1)، 345 -369.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة

لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية© 2022